

أثر الفساد الإداري على التنمية المستدامة في العراق

للمدة (2003-2015)

م. سندس جاسم شعيبث / جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد

م. م. شذى سالم دلي / جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد

الملخص

يعد الفساد الإداري ظاهراً معقداً تشمل مختلف البلدان ، حيث لا يوجد مجتمع خالي من الفساد الإداري ، وقد اختلف الباحثون حول كيفية تشخيصه وتحليله واقتراح الحلول المناسبة له ، فموضوع الفساد الإداري يحتل مكاناً مميزاً من المواضيع المثارة في عصرنا لما له من اثار وانعكاسات كبيرة محلياً وعالمياً .

فالفساد الإداري هو احد التحديات التي تواجهها الدول والشعوب والمنظمات الدولية والاقليمية وذلك لسعة انتشاره ولتعدد الجهات المتورطة فيه ، هذا فضلاً على ان حجم الظاهرة اخذ في التفاقم الى درجة اصبح يهدد مجتمعات كبيرة بالجمود باعتباره يؤثر بشكل كبير على الإدارة وبدرجة اكبر على القيم الانسانية والاجتماعية وينتشر خاصة في الدول النامية حسب الاحصائيات التي اوردها المنظمات العالمية المهتمة بمكافحة الفساد ، والعراق واحد من تلك الدول النامية القابعة تحت سلطة الفساد الإداري الذي اصبح يجري في منظماتها وادارتها ويعيق عمليات التنمية فيها بالإضافة الى مختلف الازمات التي شهدتها سواء السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية التي ادت الى تفشي واستفحال الفساد بمختلف أشكاله وغياب الحكم الرشيد الذي ادى الى سوء تيسير الموارد المتاحة وتخفيض من الكفاءة والفعالية الاستخدامية لها وهذا ما يهدد التنمية المستدامة ويرهن مستقبل الاجيال المقبلة

فيعد العراق من الدول التي عانت ولا تزال تعاني من الفساد الإداري الذي اصبح وباء مستفحلاً في معظم مؤسسات الدولة العراقية ولاسيما بعد الاحتلال عام 2003 ، حيث وصل الفساد الى مستويات قياسية مما يقتضي ضرورة وضع استراتيجية واضحة المعالم شاملة ومتكاملة للحد من اثار هذه الظاهرة الخطيرة والوقاية تعتمد على ارساء مبادئ وقواعد الحكم الرشيد في جميع المجالات والاستفادة من تراكم التجارب الدولية في هذا المجال وهذا من اجل الوصول الى تنمية مستدامة وشاملة تمكنها من الابداع بمتطلبات الاجيال وعدم رهن حق الاجيال المستقبلية من الاستفادة .

The impact of administrative corruption on sustainable development in Iraq

For the period (2003-2015)

Summary

The administrative corruption complex phenomenon involving various countries, where there is no free society of administrative corruption, researchers disagree on how to diagnose and analyze

and propose appropriate solutions to it, The subject of administrative corruption occupies a distinctive place of the subjects raised in our time because of the effects of significant implications locally and globally

Corruption administrative is one of the challenges faced by the countries and peoples, international and regional organizations and to the capacity of its spread and the multiplicity of actors involved in it, not to mention that the magnitude of the phenomenon took to worsen to the point where he became threatening large communities standstill as significantly affect the administration and more on human and social values and spreading private in developing countries, according to Statistics expounded by international organizations interested in combating corruption, and Iraq is one of those lying developing countries under the authority of administrative corruption, which has become a happening in the organization, management and hinders development processes In addition to the various crises of whether political, economic or social, which led to the outbreak and rampant corruption in all its forms and lack of good governance, which led to poor facilitate the available resources and reduce the efficiency and effectiveness usability her and this is what threatens sustainable development and mortgage the future of coming generations.

Iraq shall be deemed to countries that have suffered and still suffer from administrative corruption, which has become an epidemic unabated in most of the Iraqi state institutions, particularly after the occupation in 2003, where corruption reached record levels, which requires the need for a comprehensive, integrated and well-defined strategy to reduce the effects of this dangerous phenomenon and prevention depends on establish principles and rules of good governance in all areas and to benefit from the accumulation of international experience in this area and this in order to reach a sustainable and comprehensive development to enable them to IGAD requirements generations and not be mortgaged to the right of future generations to benefit.

المقدمة

ان ظاهرة الفساد الإداري والمالي اليوم تعد ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ إبعاداً واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها

من مجتمع إلى آخر لذا حظيت هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة باهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات كالاقتصاد والقانون وعلم السياسة والاجتماع وان سبب ظهور ظاهرة الفساد واستمرارها مرتبط برغبة الإنسان في الحصول على مكاسب مادية أو معنوية بطرق غير مشروعة وتكون واضحة بصورة كبيرة في مجتمعات العالم الثالث وخاصة في مؤسساتها الحكومية حيث انه سبب مشكلاتها الاقتصادية وتخلفها عن مسيرة التقدم.

ونظرا لكون التنمية المستدامة واحده من اهم الاهداف التي تسعى جميع البلدان ان تحققها كونها مقياس لتقدم الشعوب وتطورها الى جانب ذلك تبين وبشكل واضح اهم الهياكل الارتكازية والبنى التحتية للاقتصاد المعني، فضلا عن ذلك تعنى بالعنصر البشري، ، والسعي للارتقاء بالإنسان ورفع مستواه من خلال بذله مجهوداً كبيراً للحصول على الدخل المناسب والذي يؤهله للعيش حياة كريمة، ويصبح بجهده هذا عنصراً منتجاً وفعالاً في المجتمع فنجد من الطبيعي ان تتأثر هذه التنمية سلباً من خلال مظاهر الفساد نظرا لعدم عدالة التوزيع للدخل كذلك تدني مستوى تقديم الخدمات وحرمان طبقة كبيرة من المجتمع من ابسط الخدمات .

ونجد الاثار السلبية للفساد في العراق واضحة خصوصا بعد عام 2003 نتيجة لما رافق عملية تغيير النظام من عدم استقرار واضح فضلا عن اعمال النهب والتخريب وحرق العديد من الوثائق والتي تشكل قاعدة اساسية للبيانات من هنا تحديدا جاء اختيار عنوان البحث والذي سوف يتناول مفهوم وصور واسباب الفساد فضلا عن التطرق الى موضوع التنمية المستدامة ومفهومها ومن ثم تناول ظاهرة الفساد الاداري والمالي في العراق وبعد ذلك نبين اثر الفساد على التنمية المستدامة في العراق واليات معالجته .

منهجية البحث :

يقوم هذا البحث على المنهج الوصفي اعتمادا على المصادر والابحاث المتخصصة في هذا الموضوع للوصول الى مشكلة البحث والاجابة على التساؤلات التي تطرح لغرض الوصول الى اسباب الفساد الاداري على التنمية المستدامة واليات مكافحته وعلاجه وخصوصا في العراق

مشكلة البحث

إن ظاهرة الفساد الإداري والمالي مشكلة متأصلة ومتعاقبة تعاني منها جميع البلدان دون استثناء سواء كانت متقدمة او نامية كما لهذه الظاهرة اثر سلبي واضح على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلد عبر العقود من هنا كان الدافع الاساسي لبحث هذه الظاهرة وبيان اثرها على التنمية المستدامة ودراسة اليات مكافحتها .

هدف البحث

يهدف البحث إلى الوقوف على ظاهرة الفساد الإداري والمالي المتعددة وتشخيصها ودراسة امكانية معالجتها ووضع الحلول المناسبة للقضاء عليها وتلافي تكرارها او لضمان تقليل أثرها السلبي على التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية كون ظاهرة الفساد الإداري والمالي ظاهرة من ظواهر التخلف الإداري وسلوك سلبي لشريحة من المجتمع تنعكس بآثارها على مختلف نواحي الحياة .

أهمية البحث

تواجه العديد من البلدان عدة تحديات على كافة المستويات والأنشطة من خلال مجتمع الذي تنتشر في جسده ظاهرة الفساد، وعدم احترام القوانين والأنظمة في كونها سر التعامل مع كل هذه التحديات و مواجهتها، من هنا تأتي أهمية البحث في تشخيص مظاهر تجاوز القوانين ومحاولة

إيجاد الحدود المناسبة لها لينعم المجتمع بإدارة قوية قادرة على كبح جماح هذه الظاهرة الخطيرة وما تسببه من آثار اقتصادية فضلاً عن أثارها الاجتماعية والنفسية والآثار الأخرى التي تسببها هذه الظاهرة .

فرضية البحث

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (ان ظاهرة الفساد الإداري والمالي ظاهرة عامة في كل المجتمعات وهي ظاهرة متجذرة لها آثار سلبية على عملية التنمية المستدامة ولا بد من إيجاد أساليب واليات يمكنها ان تحد من هذه الظاهرة الخطيرة).

مجتمع البحث وعينة البحث : استخدم البحث الأسلوب الوصفي في قراءة وتحليل البيانات الخاصة في الفساد والتنمية المستدامة وفقاً لمؤشرات هيئة النزاهة ووزارة التخطيط العراقية .

المطلب الاول : مفهوم الفساد الاداري: (Administrative corruption)

أصبحت ظاهرة الفساد الإداري والمالي ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية عالمية تقلق المجتمعات وذلك لعظم الأثر الذي يتركه إذ يعد الفساد الإداري والمالي هو احد صور الاستغلال المفرط للثروات والذي أدى الى تفاقم المشاكل في العديد من الدول حيث هناك رؤية على الصعيد الدولي مفادها أن انتشار الفساد يؤثر سلباً على أمن الدول واستقرارها بعدما أصبحت حالات الفساد تتمثل بكميات ضخمة من الأموال التي تشكل جزءاً لا يستهان به من ثروات الدول وخاصة النامية ومواردها مما يهدد بشكل خاص استقرارها السياسي ومشاريعها التنموية.¹

وتتسم ظاهرة الفساد كونها نقيضاً للإصلاح وبهدف تحديد مفهوم الفساد بدقة سوف نتناول بعض مفاهيم الفساد في القرآن الكريم واللغة فضلاً عن بعض المفاهيم التي طرحها بعض المنظمات الدولية والمهتمين في تناول هذه الظاهرة.

اما معنى الفساد في القرآن الكريم واللغة : قال الله تعالى ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ (الروم:41) ويرجع مفهوم الفساد في معاجم اللغة لمعنى (فسد) وهو ضد صلح والفساد لغة البطلان فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل ويأتي التعبير على معان عدة في القرآن الكريم حسب موقعه فهو (الطغيان والتجبر) كما في قوله تعالى (للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً) سورة القصص آية 83 أو (عصيان لطاعة الله) في قوله تعالى (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً إن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا في الأرض ذلك

لهم خزي في الدنيا ولهم عذاب عظيم) سورة المائدة اية 33 ، ومن الآية الكريمة نرى تحريم للفساد على نحو كلي وان لمرتكبيه الخزي في الحياة الدنيا و عذاب الآخرة .²

مفهوم ظاهرة الفساد اصطلاحاً أما اصطلاحاً تكاثرت في الآونة الأخيرة البحوث التي ناقشت ظاهرة الفساد ولا سيما من قبل خبراء الاقتصاد والقانون وعلم الاجتماع ، فتركزت بحوث الاقتصاديين في معظمها على العلاقة بين الاستثمار والتنمية الاقتصادية من جهة ونوعية

1- هاشم الشمري ، وإيثار الفتلاوي، الفساد الاداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية ،دار اليازوري

العلمية للنشر والتوزيع ،الأردن ،عمان ،2011، ص120

2 - سمير عبود عباس، صباح نوري عباس، الفساد الإداري والمالي في العراق ، مظاهره، أسبابه ، و وسائل علاجه، هيئة التعليم التقني، معهد الإدارة / الرصافة ، 2008، ص3

المؤسسات الحكومية من جهة أخرى فقد عرفت منظمة الشفافية العالمية الفساد الإداري على انه إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص إما تعريف صندوق النقد الدولي (IMF) (علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف إلى استحصال الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الأفراد) كما عرفه باحثون على انه (الخروج عن القواعد الاخلاقية الصحيحة وغياب او تغييب الضوابط التي يجب ان تحكم السلوك ، ومخالفة الشروط الموضوعية للعمل وبالتالي ممارسة كل ما يتعارض مع هذه وتلك .³

المطلب الثاني: أسباب الفساد الاداري

تختلف اسباب الفساد وانتشاره في البلدان النامية عنها في الدول المتقدمة، فالعوامل التي تساعد على نموه في الدول النامية تختلف الى حد كبير عن العوامل المساعدة على نموه في الدول المتقدمة إلا إن طرق ممارسة الفساد متشابهة ويمكن ان نوضح بعض اسباب الفساد كما يأتي:⁴

1. تمتع المسؤولين الحكوميين بحرية واسعة في التصرف وبقليل من الخضوع للمساءلة مما يحثهم على استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية بقبول الرشاوى او هدر المال العام والاسراف وغيرها.
2. احتفاظ الدولة بثروة هائلة من المنشآت والممتلكات والموارد الطبيعية واضفاء المشروعية على سلطتها على تلك الثروات حتى وان كانت تعود لقطاع خاص مما يعطي فرصة كبيرة لتبني السلوك الفاسد لنهب الثروات والاموال العامة والخاصة.
3. سوء توزيع الدخل بين شرائح المجتمع والشعور بالظلم الاقتصادي لدى بعض الشرائح. فضلا عن تدني القوة الشرائية لمحدودي الدخل وتزايد نسب التضخم وتزايد أعباء وتكاليف المعيشة.
4. كبر حجم القوى العاملة لدى القطاع الحكومي والعام، الأمر الذي له أثر كبير على حياة المجتمع فيما يتعلق بتوزيع السلع والخدمات وكلما كبر حجم القطاع العام واتسعت مجالات عمله وتخصصه ازداد الميل نحو الفساد، وهذا يؤدي الى بيروقراطية ذات توجه تعني بالتوزيع لا بالإنتاج فضلا عن تخلف الأدوات الادارية مما يسبب تراكم وتأخر إنجاز المعاملات وعرقلة تنفيذ الخطط والحسابات في موعدها الأمر الذي يُبرز بعض مظاهر الفساد لدى البعض
- 5- قصور أو عدم ملائمة الهيكل التنظيمي فقد يتضمن الهيكل التنظيمي الكثير من العيوب الادارية كعدم وضوح قنوات الاتصال ونطاق الأشرف الإداري وإدارات اقسام المنظمة مما قد ينتج عنه تداخل وازدواجية المهام والوظائف.⁵

المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية النشأة والمفهوم:

بانتهاى الحرب العالمية الثانية والتي نتج عنها تفكك النظام الاستعماري وتخلص عدد كبير من الدول من السيطرة الاستعمارية أنقسم العالم إلى مجموعتين من الدول دول متقدمة ودول متخلفة أو فقيرة، حيث تتميز الدول المتقدمة بمستوى مرتفع من التطور الاقتصادي وتستأثر بالنصيب الأكبر من الدخل العالمي بينما تتصف الدول المتخلفة بانخفاض نصيبها

3 - الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية / لا فساد - كتاب الفساد- ط1 - 2005 - مطابع تكنوبرس - لبنان .

4 - رشيد، انصاف محمود؛ وآخرون ، فاعلية نظام الرقابة المالية وأثره على الفساد المالي في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (4)، العدد (8)، ص5

5 - رشيد، انصاف محمود، وآخرون ، مصدر سابق ص5

من الدخل العالمي ومع بداية الستينيات من القرن الماضي تزايد الاهتمام بمعالجة هذه المشاكل في إطار الخطط التنموية فبرزت مفاهيم عديدة للتنمية الاقتصادية Economic development لمحاولة معالجة المشاكل القائمة في المجتمع من خلال وضع استراتيجيات متعددة تتناسب مع الواقع الاقتصادي في كل بلد ،ومن هذا المنطلق اختلفت التعاريف والتفسيرات التي قدمها علماء الاقتصاد لعملية التنمية باختلاف الزوايا والمعايير والمؤشرات التي ينظر منها لعملية التنمية، فبالنسبة للمؤشرات التقليدية تعني التنمية الاقتصادية قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي ، وبالتالي زيادة معدل الدخل الفردي بنسبة تفوق معدل النمو السكاني، ويستخدم عادة معدل نمو الدخل الفردي بالمعيار الحقيقي (أي باستبعاد التضخم النقدي) كمقياس لتحسين مستوى معيشة الفرد⁶، بينما ذهب اقتصاديون آخرون إلى اعتبار التنمية هي زيادة في الناتج القومي فعرّفها الاقتصادي Kindleberger بأنها الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفير تغييرات تكنولوجية وفنية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها⁷. أما بعض الاقتصاديين فيرى بأن التنمية هي عبارة عن زيادة في بعض المؤشرات الاقتصادية كزيادة الدخل القومي فعرّفها الاقتصاديون Baldwin & Meier بأنها عملية يزداد بموجبها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط فضلاً عن تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم⁸.

المطلب الرابع: مفهوم التنمية المستدامة و أبعادها و خصائصها :

1- مفهوم التنمية المستدامة:

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة أهم تطور في الفكر التنموي الحديث و أبرز إضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة ،كما رافق ذلك تطور عدد من الجهات و الأطراف الفاعلة في تحقيق تنمية مستدامة و للتنمية تعاريف من بينها ما يلي :

التعريف الأول : هي التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية⁹.

التعريف الثاني : التنمية المتواصلة تعني أن تشبع الأجيال الحاضرة احتياجاتها من السلع والخدمات دون أن تنقص من مقدر الأجيال المقبلة على إشباع احتياجاتها¹⁰.

التعريف الثالث : عرفها قاموس ويبستر Webster هي تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون ان تسمع باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً¹¹.

⁶- عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى ،دار مكتبة حامد للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ، 2002 ، ص3

⁷- المصدر السابق نفسه 138

⁸- د.إبراهيم بدران ، قضايا التنمية في الوطن العربي، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان -1989، ص138

⁹- عثمان محمد غنيم ،ماجدة أبو زنت ، التنمية المستدامة فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، 2007 الاردن ، ص 20 .

¹⁰- محمد عبد القادر عطية ،اتجاهات حديثة في التنمية ،لبنان :دار الجامعية للنشر 2004ص29 .

¹¹- المنظمة العربية للتنمية الادارية ،التنمية المستدامة و الادارة المجتمعية ،القاهرة :جمهورية مصر العربية ،ص40.

التعريف الرابع: عرفها وليم روكلزهاوس w.ruklelzhous مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية و المحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان و ليستا متناقضتان¹²

التعريف الخامس: عرفها هيرمان دالي Harman بأنها تلك العملية التي يتم بمقتضاها الحفاظ على البيئة النوعية في الفترة الطويلة و التي يصبح فيها النمو الاقتصادي مقيد بدرجة متزايدة بطاقة النظام البيئي و الاقتصادي و الاجتماعي لأداء وظيفتين رئيسيتين في الأجل الطويل و هما إعادة توفير الموارد الاقتصادية و البيئية و استيعاب فضلات النشاط البشري¹³.

و من هذه التعاريف ركزنا على أهم النقاط التي يجب التركيز عليها وهي :

☒ التنمية :بمفهومها العام و الرامي لتحسين ظروف عيش العنصر البشري في محيط سليم و آمن وترقيته إلى ما هو أحسن تدريجيا .

☒ الديمومة والإنصاف: بمعنى أن التعاريف أدرجت عامل الزمن في تعريف هذه التنمية التي تعدت مرحلة الحالة الثابتة إلى مرحلة الحركة الدائمة نحو المستقبل.

☒ العدالة والإنصاف: ركزت التعاريف على حق استغلال الموارد من طرف الأجيال الحالية دون إغفال حق الأجيال القادمة و هذا ما يكرس مبدأ مهما في توزيع الموارد القادمة و هذا ما يكرس مبدأ مهما في توزيع الموارد.

☒ الدعائم: بينت هذه التعاريف أن التنمية المستدامة لا تخص جانبا واحد فقط و لكن تعدته لتشمل جوانب متكاملة و مترابطة فيما بينها و هي :الجانب الاقتصادي ، الاجتماعي البيئي و هي جوانب تهتم كل الدول غنية كانت أم قصيرة .

كذلك عرف المجلس العالمي للبيئة و التنمية التابع للأمم المتحدة التنمية المستدامة بأنها "كل الإجراءات و العمليات المتناسقة و المتجانسة اللازمة لتغيير استغلال الموارد باتجاه الاستثمارات و توجيه التنمية التكنولوجية و الثغرات المؤسسية، بما يضمن إشباع الحاجات الأنشطة الإنسانية الحالية و المحتملة مستقبلا¹⁴.

وفي الأخير نعطي تعريف شامل و أوسع بان التنمية المستدامة أنها عملية استغلال الموارد المتاحة بطريقة عقلانية كونها تنصف بالندرة و مهددة بالفناء لإشباع حاجياتنا و تحقيق إشباعنا بسلامة البيئة و توازنها ومع المحافظة على حق الأجيال القادمة في استغلال نفس الموارد و العيش في نفس البيئة السليمة و النقية

2- خصائص التنمية المستدامة :

لقد ساهم مختلف التعاريف التي وردت في مضمون التنمية المستدامة في إبراز خصائصها و مميزاتها و تتمثل فيما يلي :

أ- تداخل الأبعاد الكمية و النوعية بحيث لا يمكن فصل عناصرها و قياس مؤشراتنا ،فضلا عن ذلك للتنمية المستدامة بعد دولي يتعلق بضرورة تدخل كافة الدول الغنية لتنمية الدول الفقيرة .

12- سيرت لاتوس ، تحديات التنمية من وهم التحرر الاقتصادي الى بناء مجتمع بديل ،ترجمة البير خوري ط1بيروت :الشركة العالمية للكتاب 2007،صص48، 49

13- المصدر نفسه .

14- عباس صلاح ، التنمية المستدامة في الوطن العربي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية 2010 ، ص55 .

تفاهم الفقر في العام.¹⁵

ب- هي تنمية طويلة المدى ، وهذا من أهم مميزاتها إذ تتخذ من البعد الزمني أساسا لها فهي تنمية تنصب على مصير و مستقبل الأجيال القادمة وكذلك مساواة و مراعاة حقوق الأجيال اللاحقة، فهي تنمية تراعي و توفر حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد الطبيعية و الإنصاف في هذا السياق نوعان، الأولي يكون بين الجيل الحالي و الثاني بين الجيل الحالي و اللاحق.¹⁶

ج- هي عملية متعددة و مترابطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط و التنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة و التنمية البيئية من جهة أخرى تحرص على تطوير الجوانب الروحية و الثقافية و الإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات .

د- الإنسان هو وسيلة تحقيق التنمية المستدامة و هدفها فهي تولى اعتبارا كبيرا للجانب البشري والتنمية المستدامة تضع في المقام الأول تلبية حاجاته و متطلباته الأساسية.

هـ- التنمية المستدامة تعني إحداث تغيرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية المتمثلة في زيادة في كمية متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي و كذلك الحفاظ على الموارد الطبيعية سواء كانت متجددة أو غير متجددة بالاستغلال العقلاني لها.

و- أما الجانب الاجتماعي ذلك بتحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع و البيئة بتحقيق التوازن البيئي لينعكس على الجانب الاجتماعي للمجتمع والتنمية المستدامة هي تنمية شاملة و مسؤولية مشتركة وذلك في جميع قطاعات الدولة و تقع على عاتق الدولة بمختلف مستوياتها المساهمة في عملية اتخاذ القرار.

11- يعتبر مصطلح التنمية المستدامة مصطلح عالمي وذلك من خلال الدراسات السياسية و الاقتصادية و الثقافية التي ساهمت في إدراج مفهوم يجسد التنمية المستدامة كأبعاد بيئية واجتماعية واقتصادية متشابكة و متداخلة مع بعضها البعض في إطار تفاعلي يتسم بالضبط و التنظيم و الترشيح.

وجود علاقة تكاملية بين البيئة من ناحية و التنمية من ناحية أخرى وهذه العلاقة طردية إذ ترتبط بينهما علاقة تكاملية وتوافقية لتحقيق تنمية شاملة في جميع القطاعات المختلفة .

3- أبعاد التنمية المستدامة :

نلاحظ من خلال التطرق لمفهوم التنمية المستدامة أنها أبعاد مختلفة و متعددة تتداخل و تتفاعل فيما بينها حيث تهتم بالجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية فإن نجاح هذه التنمية مرتبط بمدى قدرتها على التركيز على هذه الجوانب بصفة كاملة و متوازنة دون إفراط في الاهتمام بجانب واحد أو تفريط في جانب آخر.

أ-البعد الاقتصادي - الاجتماعي:

أولاً: البعد الاقتصادي

يتمثل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة أساسا حول كيفية تحقيق نمو الاقتصادي المستدام و ذلك من خلال الرفع من الكفاءة رأسمال و كفاءة مختلفة عناصر الإنتاج و العمل على تخفيض التكاليف و الاستخدام الأمثل و العقلاني لمختلف ¹⁷ الموارد من أجل تلبية و إشباع الحاجات

15- عباس صلاح ، مصدر سابق ، ص 57 .

16- محمد عبد القادر عطية ، مصدر سابق ، ص 37 .

17- عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور اسلامي ،دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية 2011، ص174.

الأساسية للأفراد و تحقيق الرفاهية الاقتصادية لهم حيث يعتبر الاقتصادي علم يدرس السلوك البشري في سعيه لحل المشكلة الاقتصادية المتمثلة في البعد الشاسع بين الموارد المتاحة النادرة و المكلّفة إلى الفناء من جهة أخرى¹⁸ .

فمحاولة التوفيق بين الموارد و الحاجيات هو هدف العملية الاقتصادية منذ بداية الخلقة إذا أن الجانب الاقتصادي و باعتباره بعد من أبعاد التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق استقراره و نمائه فيجب تقويته عن طريق الاهتمام بالجوانب المختلفة للاقتصاد (الإنتاج، التوزيع ، الاستهلاك) و الذي يلعب دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة ،و ذلك عن طريق تبني الأنماط الإنتاج، توزيع و استهلاك صديقة للبيئة خاصة .وإن الإنسان يعيش وضعية حرجة على وجه المعمورة .

و أهم نقطة في هذا الجانب من التنمية المستدامة (الجانب الاقتصادي) هو ما يعرف بالتجارة العادلة المتكافئة commerce équitable و هي تجارة تحاول الربط بين منتجي بلدان الجنوب و مستهلكي الشمال وتمثل المبادلات الدولية برقم أعمال 800 مليون أورو و تحاول تحسين ظروف عيش حوالي 5 ملايين شخص و تعد منتجات الموز ،القهوة و الكاكاو أهم ثلاثة فروع في هذه التجارة¹⁹ ،حيث أن دول الجنوب تعاني آفات عديدة و تحاول بمساعدة الغير أحياناً تحضا العقوبات التي تحول دون رقيها و التي من بينها عدم تنافسها في السوق الدولية و عدم تمكن منتجاتها من ولوج أسواق الغير ومن هذا المنطلق وسعياً لتحسين ظروف المنتجين و العمال في دول الجنوب يجب تحسيس مستهلكي دول الشمال بضرورة الإقبال على طلب منتجات دول الجنوب و ذلك لتحسين ظروف العمال و المنتجين .²⁰

ثانياً :البعد الاجتماعي :

بعد إبراز أهم معالم الدعامة الاقتصادية خاصة في جوانب الإنتاج ،الاستهلاك التوزيع التجارة، سيتم التطرق للدعامة الاجتماعية كونها لا تقل أهمية عن الدعامة الاقتصادية أو تفوقها كون علم الاقتصاد ما هو إلا أحد فروع العلوم الاجتماعية حيث يتم الإنسان ويهتم بالإنسان.²⁰

-وكون التنمية المستدامة تعني بالجانبين معا في أن واحد وبنفس النبض وبصحبة الجانب البيئي ،فترقية وتدعيم هذه الدعامة يمنح المعنى الحقيقي للتنمية المستدامة كونها جاءت لخدمة الإنسان أساساً، حيث عرف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع للأمم المتحدة "التنمية الاجتماعية سنة 1956 على أنها هي تلك العمليات التي توجد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية ،لتحسين الأحوال العمرانية و المعيشية والاجتماعية و الثقافية للمجتمعات المحلية و تحقيقاً لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة و مساعدتها على المساهمة التامة في التقدم الوطني وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين أحدهما مساهمة الأهالي ،فسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم وثانيهما توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع

18- المرجع نفسه،ص177.

19- عبد السلام أديب ،أنباء التنمية المستدامة ،مداخلة في الاجتماع السنوي لنقابة المهندسين الزراعيين التابعة للإتحاد المغربي للشغل المنعقد بالدار البيضاء ، المغرب ،2002ص09/07 في الموقع <http://www-arbnet.com/article>.

20 - داعر ألبر ، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة ، ط 1 بيروت ، الدار العربية للعلوم ، ناشرون ، 2007 ص 51-50.

20 - عبد المنعم احمد شكري السعيد، "التنمية المستدامة مابين المفهوم والتطبيق"، دراسة تحليلية مقارنة للفترة (1995-90-80) ، اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، مصر ،1999، ص55.

المبادرة و المساعدة الذاتية والمساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية وقد سطرت قمة كوبون هاكن عن للتنمية الاجتماعية سنة 1995 جملة من أهداف التنمية الاجتماعية تلخصت فيما يلي²¹:

- بناء القدرات المحلية للمجتمعات عن طريق تعزيز الموارد البشرية والتجديد الشامل لأنظمة التعليم في كل المستويات ونقل المعرفة والمشاركة فيها في داخل الدول وفيما بينها.
- مكافحة الفقر واحترام حقوق الإنسان والمواقف الديمقراطية وتدعيم المنظمات المدنية، إلى جانب تعددية واستقلالية وسائل الإعلام.
- الاعتراف بالعوامل الثقافية باعتبارها جزء لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية المستدامة.
- إعطاء الأهمية الواجبة للظروف التاريخية والاجتماعية و الثقافية لكل مجتمع وهي الشروط الأساسية والضرورية للتنمية الاجتماعية المستدامة.
- تحسين نوعية الحياة لسكان التجمعات الريفية عن طريق جمع الوسائل و المقومات التنموية كالتعليم و التدريب.
- رفع مستوى الدخل بتعزيز الأنشطة المنتجة للسياحة البيئية و الثقافية .

ب- البعد السياسي.²²

يعتبر البعد السياسي للتنمية المستدامة من أهم الأبعاد بحيث لا يمكن للأبعاد السابقة أن تتجسد بدونه، فهو يوفر الإطار الذي تتجسد فيه مبادئ وقواعد الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية إدارة تضمن الشفافية و المشاركة في اتخاذ القرار وتنامي الثقة و المصادقية و المحافظة على السيادة و الاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة، فهذا البعد يساهم بفعالية في تجسيد معايير الاستدامة على مستوى كل من البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي.

ج- البعد التكنولوجي- البيئي.

أولاً: البعد التكنولوجي.²³

- يعتبر البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة مهم جداً وأخذ نصيبه من الاهتمام من قبل الدارسين و المتخصصين و الذي يتجسد في العناصر التالية:
 - استخدام تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في المرافق الصناعية والتي تسمح بالاستخدام الأمثل للموارد الطاقوية و الطبيعية.
 - الاعتماد على التكنولوجيات المحسنة وفرض ذلك بالنصوص القانونية و التشريعات.
 - المحروقات و الاحتباس الحراري يستدعي اهتماماً خاصاً.
 - الحد من انبعاث الغازات.
 - الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.
 - تطوير تكنولوجيات تستغل للتخلص التدريجي من الموارد الكيميائية المضرّة بالبيئة
- ثانياً: البعد البيئي (الإيكولوجي)**

²¹ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات ، علم المعرفة، العدد 75 ، الكويت ، 7881 ، ص 81 .

²² - داعر ألبير ، مصدر سابق ، ص 60

²³ - هشام سالم الربيعي، "اثر العامل السكاني في التنمية المستدامة مع اشارة خاصة الى بلدان الأسكوا"، جامعة بغداد ، كلية الاداره والاقتصاد 'رسالة ماجستير غير منشورة ، 2004، ص94.

إن كلمة البيئة مشتقة من الفعل الرباعي "بوأ" ومنها قول الله تعالى "وذكروا إذا جعلكم خلفاء من بعد عاد، وبوأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصورا وتنحتون الجبال بيوتا، فاذكروا آلاء الله ولا تعظوا في الأرض مفسدين" (الآية 74 من سورة الأعراف) ويراد بالكلمة "بوأ" مكن لكم فيها وسهل لكم الأسباب الموصلة إلى ما تريدون وتبتغون.²⁴

والبيئة بالنسبة للإنسان هي "الغطاء الذي يعيش فيه والذي يحتوي على التربة والماء والهواء وما يتضمنه كل عنصر من عناصر هذه الثلاثة التي هي مكونات جمادية وكائنات تنبض بالحياة وما يسود هذا الإطار من مظاهر شتى من طقس ومناخ ورياح وأمطار وجاذبية ومن علاقات متبادلة بين هذه العناصر.

وقد ترجمت كلمة *écologie* إلى اللغة العربية بعبارة علم البيئة التي وضعها العالم الألماني "ارنست هايكل" Ernest Haeckel سنة 1866 بعد دمج كلمتين يونانيتين هما *oikos* ومعناها علم وعرفها بأنها "العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية وتغذيتها وطرق معيشتها وتواجدها في مجتمعات أو تجمعات سكنية أو شعوب، كما يتضمن أيضا دراسة العوامل غير الحية مثل خصائص الفيزيائية والكيميائية للأرض والهواء.

ويمكن تقسيم البيئة وفق توصيات قمة الأرض الأولى بمؤتمر ستوكهولم، إلى ثلاثة عناصر هي: ❖ البيئة الطبيعية: وتتكون من أربعة نظم مترابطة فالغلاف الجوي، الغلاف المائي، اليابسة، النباتات والحيوانات وهذه جميعها تمثل الموارد التي أتاحتها الله سبحانه وتعالى للإنسان كي يحصل منها على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى.

❖ البيئة البيولوجية: وتشمل الإنسان "الفرد" وأسرتة ومجتمعه وكذلك الكائنات الحية في المحيط الحيوي وتعد البيئة البيولوجية جزءا من البيئة الطبيعية.

❖ البيئة الاجتماعية: ويقصد بها ذلك الإطار من العلاقات الذي يحدد ماهيته علاقة الإنسان مع غيره ذلك الإطار من العلاقات الذي هو الأساس في تنظيم أي جماعة من الجماعات سواء بين أفرادها بعضهم ببعض في بيئة ما، أو بين جماعات متباينة أو متشابهة معا وحضارة في بيئات متباعدة وتؤلف أنماط تلك العلاقات ما يعرف بالنظم الاجتماعية واستحدث الإنسان خلال رحلة حياته الطويلة بيئة حضارية لكي تساعد في حياته فعمر الأرض واخترق الأجواء لغزو الفضاء.

المطلب الخامس: الفساد الإداري والمالي في العراق :

الفساد الإداري والمالي ظاهرة قديمة أصابت الجهاز الإداري في العراق منذ نشأة الدولة العراقية، ازدادت خلال العقود الثلاثة الماضية بسبب الحروب والعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، واستفحلت هذه الظاهرة بعد احتلال العراق عام 2003، إذ جاء في آخر تقرير لمنظمة الشفافية العالمية بأن العراق يمثل المركز الثالث من بين (180) بلداً في الفساد، بعد (الصومال وميانمار)²⁵، كما موضح في الجدول (1).

جدول (1)

مؤشرات الفساد فيما يخص العراق مقارنة مع دول العالم للمدة (2003-2015)

²⁴ - حميد عبد الله الحرتسي، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير كلية علوم

الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف: 2005، ص25

²⁵ - المرصد العراقي، العراق في المركز الثالث بين الدول الأكثر فساداً بعد الصومال وميانمار، 2008،

الموقع الالكتروني . aliarts-web@yahoo.com

السنة	عدد الدول المشاركة	تسلسل العراق	علامة مؤشر الفساد الحائز عليها العراق
2003	133	115	2,2
2004	146	129	2,1
2005	194	170	2,2
2006	163	160	1,9
2007	180	178	1,5
2008	180	178	1,3
2009	180	178	1,5
2010	180	175	1,5
2011	175	175	1,8
2012	175	169	1,8
2013	175	171	1,6
2014	175	170	1,6
2015	168	161	1,6

Transparency international (ti), corruption perception index(cp1)
-www.icgg.org

ومن الجدول (1) نجد أن العراق قد تراجعت مكانته في ترتيب سلم الفساد من (133/115-177/178-180) من مجموع الدول للمدة من 2003 التي تم فيها أدراج العراق لأول مرة في سلم الفساد العالمي إلى 2015، وهذا يدل على مدى تعاظم هذه الآفة في العراق بصورة كبيرة. وللفساد المالي مظاهر كثيرة ومتعددة، وهذا ما تمثل في أوامر القبض الصادرة عن هيئة النزاهة عام 2014، وكانت في مقدمتها جرائم الاختلاس والإضرار المتعمد بالمال العام والإهمال وتجاوز الموظفين حدود وظائفهم وجاءت نسبة أعلى الجرائم (أخرى)، وأن أوامر القبض الصادرة عن القضاء بتهم الاختلاس احتلت ما نسبته (19,60%) من العدد الكلي للأوامر القبض وبعده (286) امراً، واحتل الإضرار المتعمد بالمال العام نسبة (17,82%) وبعده (260) امراً قبض، وكان الإهمال يمثل نسبة (10,90%) وبعده (159) امراً واحتلت الرشوة نسبة (9,6%) وبعده (140)، بينما احتل تجاوز الموظفين حدود وظائفهم نسبة (9,12%) وبعده (133) امراً، وجاءت جرائم أخرى بنسبة وصلت إلى (21,86%) وبعده (319) من العدد الكلي.

اما النصب والاحتيايل وسرقة اموال الدولة وعدم حضور الشاهد في اسفل قائمة الأسباب القضائية الإصدار اوامر القبض وبعدد أمران (2) للنصب والاحتيايل و (32) امرا لسرقة اموال الدولة و

المحافظة	نوع جريمة الفساد										
	الاختلاس	الاضرار المتعمد بالمال العام	الاغسل	تجاوز حدود الوظيفة	الرشوة	الرشوة	سرقة اموال الدولة	عدم حضور الشاهد	نصب واحتيال	اخرى	
البصرة	1	26	14	17	4					45	107
بغداد	145	190	82	66	76	81	24	16	1	110	791
القادسية	20		2	5		2				40	70
المتنى	15			1		8				4	28
النجف الاشرف	14		12	14	17	1				18	76
بابل	2	11		2	8	5				8	37
ديالى	3	20	3	4	12	1				9	52
ذي قار	3		17	3	4	8			1	12	48
كربلاء المقدسة	58	3	2	8		4	2			16	93
كركوك	2	3	2	1						6	14
ميسان	20		22		2	2	6			32	84
واسط	3	7	2	11	17					19	59
اجمالي	286	260	159	133	140	112	32	16	2	319	1459
رقم الجريمة											

(16) امراً لعدم حضور الشاهد، وكما هو موضح بالجدول (2).

الجدول (2)

اوامر القبض الصادرة وفقاً لنوع جريمة الفساد مصنفة حسب المحافظات للعام 2014

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقرير السنوي لهيئة النزاهة 2014 .

وتبين لنا من الجدول (2) ان مظاهر الفساد في العراق عديدة ومتنوعة ولا تختلف عن غيره من البلدان التي تتبلى بالفساد وتتم ممارستها في ظل ضعف قوة القانون وتردي الاوضاع الامنية، ولها من الخروق والاختلالات المختلفة والتأثير على النسق الكلي للمجتمع، إلا انه يمكن حصر أهم هذه المظاهر هي الرشوة وتختلف نسبة انتشار الرشوة اختلافاً كبيراً بين المحافظات العراقية، فهي تصل الى 29.3% في محافظة بغداد، في حين أن المتوسط في بقية المحافظات هو

10.2%، وفي إقليم كردستان 3.7%²⁶، وتسارعت وتيرة انتشار الفساد بين مختلف طبقات حكومة من أسفلها إلى أعلاها حتى وصلت لمستوى أن تحدث حادثة رشوة في العراق كل دقيقة واحدة وفي مختلف المؤسسات ومفاصل الحكومة وقد تتعلق بأعلى الهرم كما بين مسؤول في هيئة النزاهة²⁷.

وتقدر هيئة النزاهة الأموال المهدورة جراء الفساد الإداري والمالي في الوزارات العراقية في العامين (2006 و 2007) بحدود (7.5) مليار دولار موزعة حسب كل وزارة أو دائرة من الهدر المحدد وكما موضح في الجدول (3).

الجدول (3)

الأموال المهدورة جراء الفساد الإداري والمالي في العراق موزعة حسب الوزارات للمدة (2006 و 2007)

ت	الوزارة	مقدار الأموال المهدورة	نسبة الفساد%
1	وزارة الدفاع	4 مليار دولار	53.33
2	وزارة الكهرباء	1 مليار دولار	13.33
3	وزارة النفط	510 مليون دولار	7.16
4	وزارة النقل	210 مليون دولار	2.95
5	وزارة الداخلية	200 مليون دولار	2.81
6	وزارة التجارة	150 مليون دولار	2.11
7	وزارة المالية والبنك المركزي	150 مليون دولار	2.11
8	وزارة الأعمار والإسكان	120 مليون دولار	1.69
9	وزارة الاتصالات	70 مليون دولار	0.98
10	أمانة بغداد	55 مليون دولار	0.77
11	وزارة الرياضة والشباب	50 مليون دولار	0.70
12	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	50 مليون دولار	0.70
13	وزارة الصحة	50 مليون دولار	0.70
14	وزارة العدل	40 مليون دولار	0.56
15	وزارة الزراعة	30 مليون دولار	0.42
16	وزارة الموارد المالية	30 مليون دولار	0.42
17	وزارة الصناعة والمعادن	20 مليون دولار	0.28
18	الهيئة العليا للانتخابات	10 مليون دولار	0.14
19	هيئة السياحة	10 مليون دولار	0.14
20	وزارة التربية	5 مليون دولار	0.07
21	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	5 مليون دولار	0.07

²⁶- تقرير هيئة النزاهة 2011، الفساد وتحديات النزاهة في القطاع العام في العراق، ص 23 .
²⁷- نصير العلي، في العراق حادثة رشوة كل دقيقة تبدأ من أعلى الهرم، معهد التقدم للدراسات الإنمائية، 2009. متاح على الموقع:

المصدر : المرصد العراقي، الموقع الالكتروني : www.aliarts-web@yahoo.com.
كما ان هناك فساداً مالياً غير منظور يقدر بأكثر من هذه المبالغ، المتأتية عن عقود أو اختلاسات اثناء ترميم المنشآت وتأجير الطائرات والبواخر أو أكساء الطرق²⁸.
لقد أصبح الفساد بكافة أشكاله ظاهرة طبيعية ينظر إليها على أنها ممارسات شبه مشروعة لاسيما عندما عجزت الدولة على مواجهة المشكلات الاقتصادية بعد فرض الحصار الاقتصادي، حتى بدأ الفساد ينتشر في كافة مؤسسات الدولة، كما كان للقرارات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة في حينها قد أسهمت أيضاً في انتشار الفساد الناجم عن مبدأ التمويل الذاتي أو عند الأقدام على خصخصة بعض المشاريع العامة، أو ما يتعلق بالضرائب أو التجارة الخارجية والتي جميعها أعطت للموظفين بمختلف مستوياتهم المزيد من السلطات التقديرية عند تطبيق تلك الإجراءات بفتح المجال أمامهم واسعاً للمساومة والرشوة.

أما دولياً فقد رافق تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء الكثير من الممارسات الفاسدة التي كشفت عن تورط العديد من المسؤولين المحليين والدوليين في صفقات مشبوهة يتولى مجلس الأمن الدولي التحقيق فيها، وما حصل في العراق من احتلال وانهيار لهيكل الدولة قد لعب دوراً رئيساً في انتشار الفساد، وقد ازدادت حدة هذه الممارسات بعد غزو العراق عام 2003 للأسباب الآتية²⁹:

- 1- الفراغ السياسي والأمني وانتشار الإرهاب .
 - 2- الازدواجية في السلطة ما بين الإدارة الأمريكية والعراقية.
 - 3- فقدان ثقة المجتمع بالعديد من الكوادر القيادية التي جاءت من الخارج والتي استلمت إدارة الحكم كونها لا تمتلك المعرفة الكاملة في كيفية الإدارة والسيطرة لبلد مثل العراق مما أتاح استغلالهم أحياناً.
 - 4- عدم القدرة على إعادة بناء المؤسسات الأمنية والرقابية بشكل كفوء.
 - 5- حالة الشعور بعدم الأمان للمستقبل في ظل الصراع السياسي وشيوع ظاهرة الأقصاء.
- وبالمقابل فإن لسلطة الاحتلال ممثلة بالحاكم المدني (بول بريمر) اليد الطويلة للفساد في العراق عبر احتكار عملية توزيع عقود الأعمار والتي صممت بطريقة تمنع الشركات الصغيرة من الدخول في دائرة المنافسة لأنها لا تمتلك المعلومات اللازمة عن العقود، أو في دفع الأموال مقابل عدم إخضاع تلك العقود للأشراف، الأمر الذي مكن كبرى الشركات ومنها (هالبرتون وبكتل) والتي تربطها علاقات قوية مع المسؤولين الأمريكيين من الفوز بأغلب تلك العقود، والتي بدأت تظهر دلائلها من خلال الأرباح الهائلة التي حققتها تلك الشركات، الأمر الذي دفع رئيس منظمة الشفافية (بيتر ايجن) التأكيد على ضرورة مكافحة الرشاي وتجنب سيطرة نخب فاسدة على موارد العراق في ظل غياب الشفافية في عقود إعادة أعمار العراق³⁰.

28 - المرصد العراقي، مصدر سبق ذكره، بدون صفحة .

29 - محمد عبد صالح حسن ، حديث الفساد الاداري في العراق ، مركز المستقبل للدراسات والبحوث ، بحث

منشور على موقع الانترنت ، 2005 www.Mesr.com

30 - للمزيد انظر إلى:

- التقارير الصادرة عن مجلس الأمن الدولي للمراقبة والأشراف على صندوق التنمية العراقي من خلال الموقع

www.iamb.info.org .

- تقارير منظمة الشفافية الدولية، التقرير العالمي للفساد، على الموقع الالكتروني www.transparency.org.

المطلب السادس: أثر الفساد الاداري والمالي على التنمية

يعد الفساد عامل سلبي يؤثر في التنمية اذ يعده الكثيرون كمعوق متعدد الآثار، فهو يؤثر في تطور البنى التحتية والهيكل الاقتصادية للبلدان الذي تعاني من انتشاره فيها فضلا عن كونه يفرض تكاليف إضافية على المستثمرين غير منظورة وغير قابلة للتعويض ويلحق ضرراً كبيراً في مشاريع وفي مناخ الاستثمار، والأخطر من ذلك أنه يعطل العمل بالقوانين النافذة ويعيق تنفيذ السياسات الاقتصادية ويقوم موانع حقيقية أمام تدفق الاستثمار الأجنبي لأنه يعطل تطلعاتهم الاستثمارية ويفشل قراراتهم، حيث يعيق الفساد الاستثمار ويعطل القوانين والانظمة لهذا النشاط، من خلال التماهي في تعقيد الإجراءات في وجه المستثمرين ويفتح منافذ متعددة لزيادة حزمة الأموال المنتزعة قسراً إلى جانب الرشوة الطوعية التي يدفعها المستثمرون مقابل التسهيلات والإجراءات القانونية اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية وأخيراً يصيب النشاط الاقتصادي بشلل جزئي وقد يلحقه بإعاقه دائمة تمنعه من مواكبة التطور والارتقاء بمستوى معيشة الناس، ويؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية والمشاريع التنموية المخططة ويعطل تنفيذ تلك المشاريع فضلاً عن وجود آثار اقتصادية للفساد على التنمية الاقتصادية نوجز منها ما يلي:

1-تشويه سياسة التصحيح الهيكلي وإعاقه منظومة التحولات الاقتصادية في البلاد فضلاً عن القضاء على جهود الإصلاح الاقتصادي فعندما يتم تطبيق برنامج التثبيت الهيكلي يقصد به تخلي الدولة عن دورها الاقتصادي وبالذات في قطاعات الإنتاج المادي، وبحيث يتعزز دورها في إنشاء وتطوير البنية التحتية

اذ يعمل الفساد أن يعطل سياسة التصحيح الاقتصادي وأن يشوه مضامينها ويعمق أزمة البلاد الاقتصادية، خاصة عندما استخدم البعض هذا التوجه، كمعول لتدمير مشروعات القطاع العام وللإنجازات التنموية المتحققة.

2- يسهم الفساد في إيجاد بيئة مشجعة لاستمرار وزيادة الظواهر السلبية مثل انتشار ظاهرة التهريب السلمي والاختلالات الأمنية والاستحواذ على الملكية العامة وغيرها من الظواهر الأخرى التي ما كانت لتستمر وتتضخم والتي يرتبط وجودها بالانتشار الواسع للفساد.

3-يساهم الفساد بهجرة رأس المال المحلي إلى خارج البلاد بعد أن تثبت العديد من المستثمرين من تزايد ارتفاع تكلفة الاستثمار وتدهور الثقة بمناخ الاستثمار بسبب الفساد، وبالنتيجة تصبح تلك الدول طارده لأنشطة الاستثمار وعلى مختلف مجالاتها فضلاً عن زعزعة كافة الجهود والمسااعي التي تسعى اليها الحكومات لتحسين مناخ البيئة الاستثمارية في البلاد، إذ نجح الفساد في إقامة حواجز مانعة في وجه الاستثمار الأجنبي والمحلي على السواء³¹.

المطلب السابع : آليات مكافحة الفساد الاداري والمالي³²:

لمكافحة الفساد الاداري والمالي اتبعت العديد من المنظمات الدولية والمحلية مجموعه من الوسائل ومن اهم المنظمات التي عنيت بمكافحة الفساد هي :

أ- الجهات العالمية المسؤولة عن مكافحة الفساد:

31 - حسن عبد اللطيف الاسرج تقرير الاستثمار العلمي 2004 التحول نحو الخدمات، المستقبل العربي العدد(313) ص229.

32 - ياسر خالد بركات الوائلي، الفساد الاداري مفهومه ومظاهره واسبابه مع اشارة الى تجربة العراق في الفساد، بحث منشور على موقع الانترنت، www.Iraq.get

- **منظمة الأمم المتحدة** : إذ أصدرت عدة قرارات لمحاربة ومكافحة الفساد للقناعة التامة بمخاطر الفساد وتهديده استقرار وأمن المجتمعات، وأصدرت أيضاً اتفاقية لمكافحة الفساد سنة 2004، وانضمت إليها كثير من دول العالم.

- **البنك الدولي** : إذ وضع مجموعة من الخطوات والاستراتيجيات تفرض مساعدة الدول على مواجهة الفساد والحد من آثاره السلبية في عملية التنمية الاقتصادية.

صندوق النقد الدولي: الذي لجأ إلى الحد من الفساد من خلال تعليق المساعدات المالية لأي دولة يكون فيها الفساد عائقاً لعملية التنمية الاقتصادية.

- **منظمة الشفافية العالمية**: التي أنشأت سنة 1993، والتي تعمل على مكافحة الفساد والحد منه من خلال وضوح التشريعات وتبسيط الإجراءات واستقرارها وانسجامها مع بعضها في الموضوعية والمرونة والتطور وفقاً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية.

ب- الجهات المحلية المسؤولة عن مكافحة الفساد في العراق 33 :

- **هيئة النزاهة العامة** : أنشأت بموجب الأمر (55) لسنة 2004، ومهمتها التحقيق في حالات الفساد المشكوك فيها، كقبول الهدايا والرشاوي والمحسوبية والمنسوبية والتمييز على الأساس العرقي أو الطائفي واستغلال السلطة لتحقيق أهداف شخصية أو سوء استخدام الأموال العامة من خلال وضع أسس ومعايير للأخلاق الواردة في لائحة السلوك التي يستوجب الالتزام بتعليماتها من قبل جميع موظفي الدولة العراقية، فضلاً عن عقد ندوات وإعداد برامج توعية للتثقيف وتبني ثقافة مبنية على الشفافية والنزاهة والشعور بالمسؤولية.

- **مكاتب المفتشون العامون** : التي أنشأت بموجب الأمر (57) لسنة 2004 في الوزارات كافة، وإن مهمتها هي المراجعة والتدقيق لرفع مستويات المسؤولية والنزاهة والأشراف على الوزارات ومنع حالات التبذير وإساءة استخدام السلطة والتعاون مع هيئة النزاهة من خلال التقارير التي تقدم عن حالات الفساد في الوزارات المختلفة.

- **ديوان الرقابة المالية** : وهي الجهة المسؤولة عن التدقيق المالي في العراق، وأنشأت بموجب الأمر (77) لسنة 2004، ومهمتها تزويد الجمهور والحكومة بالمعلومات الدقيقة الخاصة بالعمليات الحكومية على الأوضاع المالية لغرض تعزيز الاقتصاد من خلال مهمة التدقيق المالي وتقييم الأداء..

ج- آليات مكافحة الفساد الإداري والمالي في العراق :

وهناك مجموعة من الآليات المتبعة في مكافحة الفساد الإداري وتكون على النحو الآتي:-
1- وضع المناهج التربوية والثقافية عبر وسائل الأعلام المختلفة لإنشاء ثقافة النزاهة وحفظ المال عن طريق إستراتيجية طويلة المدى لغرض تحقيق الولاء والانتماء بين الفرد والوطن، إذ أن القانون ليس هو الرادع الوحيد للفساد، وإنما يجب أن تكون هناك ثقافة للنزاهة وحفظ المال العام. إعطاء الدور الريادي لوزارات التربية والتعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا والثقافة، لوضع منهج دراسي لكل المراحل لتبليغ ثقافة الحرص على المال العام والنزاهة في التعامل وتقليص روح الأنانية الفردية والسمو بالروح الجماعية.

33 - سالم محمد عبود ، ظاهرة الفساد الإداري والمالي ، دراسة في اشكالية الإصلاح الإداري والتنمية ، دار الدكتور للعلوم ، بغداد ، 2008 ، ص 180-ص187 .

2- إصدار قوانين صارمة لمنع هدر الأموال العامة والفساد الإداري والمسائلة الجدية من قبل دوائر المفتشين العامين واللجان الفرعية للمراقبة والنزاهة حسب الاختصاصات ضمن الوزارات المعنية، وتعديل قانون الحصانة الممنوح للوزراء وأعضاء مجلس النواب لتمكين الجهات القضائية في التحقيق والمسائلة في قضايا الفساد المرفوعة ضدهم، فضلاً عن الاختيار الصحيح للأشخاص النزيهين من هيئات الرقابة والتفتيش والنزاهة.

3- وضع أنظمة فعالة وجدية لتقويم أداء المؤسسات الحكومية من خلال مبدأ محاسبة تكاليف الفساد المادية وغير المادية لكي لا تكون مبرراً للإلغاء أو تجميد خطط مكافحة الفساد، لارتفاع تكاليفها عن تكاليف الفساد، وكذلك تكوين رأي عام يرفض الفساد دينياً وأخلاقياً وتثقيف المجتمع عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، وتحويل الولاء تدريجياً من العائلة والعشيرة إلى الأمة والدولة. مكافحة البطالة والتضخم عن طريق توفير فرص العمل وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتنشيط الصناعة الوطنية.

4- استخدام الطرق الفاعلة للحد من ظاهرة غسيل الأموال، والتعاون مع دول الجوار في مسك الحدود لمنع التهريب والتجارة بالأسلحة والمخدرات والبشر وغير ذلك، والعمل على تحقيق العدل واقتلاع الحرمان من جذوره باعتباره أحد الموارد التي تغذي الفساد الإداري والمالي من خلال (العمل والإنتاج).

5- ترسيخ الديمقراطية وتعزيز الشفافية واعتبارها حق للمواطن من أجل تصحيح وتصويب الأداء العام، وسيادة القانون ومعاقبة المفسدين سواء كانوا عاملين داخل الدولة أو خارجها. وتجدر الإشارة إلى أنه تم تأسيس مجلس مشترك لمكافحة الفساد الإداري والمالي برئاسة الأمين العام لمجلس الوزراء بموجب أمر رئاسي، ويضم ممثلين عن مجلس القضاء الأعلى وديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة، فضلاً عن مكتب رئيس الوزراء لشؤون الرقابة وممثل المفتشين العامين، ويهدف المجلس إلى ضمان الكفاءة والنزاهة والشفافية في تنفيذ سياسات الحكومة الاقتصادية والاجتماعية، والتنسيق بين أجهزة مكافحة الفساد المتمثلة في المجلس المذكور والذي يقدم تقارير دورية عن أنشطته إلى رئيس الوزراء، وأطلقت الحكومة مبادرة وطنية لمحاربة الفساد خلال مؤتمر ترأسه نائب رئيس الوزراء في كانون الثاني 2008، وأسفر عن الاتفاق اتخاذ الآليات الرئيسة الآتية:

7- تطوير نظام اختيار ومستوى مهنية الموظفين، الأمر الذي يتطلب إجراء تعديل قانون الخدمة المدنية ومجلس الخدمة العامة، ويتعين وضع مسودات بهذه التعديلات ورفعها لمجلس الوزراء بحلول شهر حزيران 2008.

8- وضع نظام يوفر للمواطنين معلومات عن خطط الحكومة ومشاريعها من خلال وسائل الإعلام. المصادقة على معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بحلول شهر نيسان 2008. إقامة دورات تدريبية للكوادر العليا والمتوسطة لضمان إمكانية تطبيق مبادئ الشفافية، وتشجيع المواطنين على لعب دور رقابي عن جميع حالات الفساد.

9- مراجعة التعليمات والمبادئ التوجيهية الخاصة بالعقود والتجهيزات وإعادة صياغتها، لمنع الفساد مع تسريع عمليات إعادة الأعمار، وقد صادق مجلس الوزراء على تلك التعليمات والمبادئ التوجيهية في نيسان 2008.

11- الإسراع في تبني القوانين الجديدة الصادرة عن لجنة النزاهة وديوان الرقابة المالية العراقي ودوائر التفتيش العام قبل شهر حزيران 2008، وتقديم إرشادات واضحة حول توزيع الأدوار

والمهام، وستتولى هذه الهيئات أعمال الرقابة والتفتيش والتحقيق والتأكد من الإجراءات بما يضمن استمرارية الأدوار وانسجامها وتكاملها بين هذه الهيئات.

تشريع قانون وطني لمكافحة الفساد الإداري والمالي، على أن تقدم لجنة مشتركة مؤلفة من ممثلين عن المفتشية وهيئة مكافحة الفساد ووزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى وهيئة النزاهة التابعة لمجلس النواب مشروع القانون بحلول شهر آب 2008.

كما تم عقد مؤتمر دولي بالغ الأهمية حول مكافحة الفساد في بغداد للمدة بين 17-18 آذار 2008، وتمخض المؤتمر عن إعلان بغداد بشأن الفساد الذي تلتزم فيه الحكومة بتحقيق انجازات محددة في حربها ضد الفساد وتعزيز روح المسائلة والنزاهة، وعقب هذا المؤتمر، أودعت الحكومة العراقية وثيقة المصادقة لدى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ممهدة الطريق بجهد ملموس تدعمه الأمم المتحدة.

وعليه تعد ظاهرة الفساد الإداري والمالي من الظواهر الخطيرة التي تواجه بلدان العالم ومنها البلدان النامية، وعلى الأخص العراق الذي يتبنى في هذه المرحلة الخطوات اللازمة للإصلاح الاقتصادي وفق الالتزامات التي قطعها على نفسه مع المؤسسات الدولية كون ظاهرة الفساد تؤثر بشكل سلبي على عملية البناء والتنمية الاقتصادية التي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية، ومن ثم عجز الدولة على مواجهة تحديات أعمار وبناء البنى التحتية اللازمة لنموها.

والملاحظ إن ظاهرة الفساد الإداري والمالي، شغلت اهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين في بلدان العالم وخاصة في العراق لتأسيس آليات مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة وعلاجها من خلال خطوات جدية، الغرض منها مكافحة الفساد بكل صورة ومظاهرة، والعمل على تعجيل عملية التنمية الاقتصادية من خلال إعداد الدراسات والبحوث اللازمة لوضع حد لهذه الظاهرة التي ما تزال تنخر من جسد الدولة العراقية وبشكل واضح، وما يتبعه من أعاققة في عملية إعادة الأعمار والتنمية الاقتصادية والمساهمة الفاعلة في برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يسعى إليه العراق، كما ينبغي على الحكومة العراقية أن تتابع وبجديه الإجراءات والآليات المتخذة لمكافحة الفساد ومراقبة الأنفاق العام وسوء استخدامه.

وبناءً على ذلك، فإن الآثار المدمرة للفساد في العراق ليست مجرد مشكلة، بل قضية عامة لها تكلفتها الاقتصادية والاجتماعية الباهضة، ولو وضعنا الضرر الاقتصادي الذي يسببه الفساد الإداري والمالي جانباً، فيجب عدم إغفال الضرر الاجتماعي الذي لا يقل خطورة عن الضرر الاقتصادي بل يزيد من تكلفة الفساد ولاسيما إنه أكثر من أن يكون مجرد مسألة اقتصادية، وأن تصنيف الفساد على أنه مسألة اقتصادية، يعد تقليلاً من تأثيره الحقيقي على المجتمع ككل، فضلاً عن إن الفساد سيؤدي إلى القضاء على هيئة القانون، فإنه يؤدي إلى انهيار شديد في البيئة الاجتماعية والثقافية أيضاً وعندما تقبل أجيال المواطنين الفساد كإسلوب في العمل وطريقة للحصول على مزايا في المجتمع، يبدأ النسيج الأخلاقي المجتمعي في الانهيار، وفي الكثير من الاقتصادات المتحولة نجد الكثير من الأمثلة على آثار الفساد السلبية، فضلاً عن إنه يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول بشكل غير مشروع، ويحدث تحولات سريعة وفجائية في التركيبة الاجتماعية، الأمر الذي يكرس التفاوت الاجتماعي، ويزيد من احتمالات التوتر وعدم الاستقرار السياسي، ويعرض شرعية النظام السياسي للتآكل المستمر، ويمكن قياس التكلفة الاجتماعية للفساد من خلال تركيزه للثروة بأيدي فئة تجيد أكثر من غيرها استغلال الأنشطة التي لا تتسم بالشفافية، ولعل أهم ما للفساد من تكلفة هي إشاعة روح اليأس بين أبناء المجتمع، ويضعف الأمل وينخفض

الجهد ويقل الإنجاز، وسيتولد الإحباط واليأس جيلاً بعد جيل، إذا ما تم اتخاذ الآليات السريعة للإصلاح في شتى المجالات، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والابتعاد عن المحسوبية والمنسوبية والإقصاء وبناء مجتمع صالح منتج محب وموالي لوطنه، وتعميق الشعور لدى الإنسان العراقي بالمواطنة الصالحة والحكم الصالح .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1- تبين ان الفساد الاداري ظاهرة قديمة اصابت الجهاز الاداري في العراق منذ نشأة الحكومة العراقية في العشرينيات من القرن الماضي واستفحلت بعد انقلاب 1968 وزادت بدرجات كبيرة في الثلاث اعوام السابقة حيث استخدمت الوظيفة لغايات غير رسمية وشخصية مما ادى الى تفشي ظاهرة الفساد ، ضعف الارادة السياسية لمكافحة الفساد .

2- الفساد الإداري يعد أحد المعوقات الرئيسية في مسيرة التنمية المستدامة في العراق حيث أن انتشار الرشوة والمحسوبية ومختلف الأشكال الأخرى للفساد جعل من العراق نموذجاً للدولة الفساد والإفساد فالبرغم من أن العراق دولة غنية بمواردها وثرواتها الطبيعية والبشرية والمالية إلا أنها لاتزال دولة متخلفة في جميع مجالات، حيث لايزال المجتمع العراقي يعاني من مظاهر الفقر والبطالة.

3- ان انتشار الفساد الإداري في العراق ساهم في إنتاج الحلقة المفرغة للتنمية فإذا كانت التنمية المستدامة حق من حقوق الإنسان الأساسية المعترف بها في المواثيق الوطنية فإنها تبقى بعيدة المنال في الواقع العراقي لأن المواطن في العراق لازال مبعداً ومقصى فيما يتعلق بتقرير وصياغة السياسات والخطط التنموية واتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل وحقوق الأجيال المتقدمة، إن تراجع عملية التنمية سببه انتشار الفساد في الإدارة فالفساد يعيق التنمية ويقلل على وجه الخصوص من إمكانية تمتع الأفراد بالحرية والعدالة، الشئ الذي يحد من كفاءة المجتمعية، ويسبب احتلال تام في توزيع الدخل والثروة .

4- إن ظاهرة الفساد الإداري ملازمة التي يغيب فيها عنصري الرقابة والمسؤولية، فهناك علاقة عكسية بين غياب الرقابة وانتشار الفساد الإداري، خاصة في الإدارات الحكومية التي تدير الشؤون المالية، مثل ضرائب والتأمينات والبنوك، حيث تكثر عمليات الاختلاس والسرقة والرشوة وكل هذا راجع الى ضعف الأجهزة العاملة في مجال الرقابة الإدارية والمحاسبة سواء على مستوى المجتمع أو داخل تنظيمات وقطاعات الإنتاج والخدمات الفنية والتنظيمية والمالية.

5- يؤدي الفساد إلى ضعف الاستثمار وهروب الأموال خارج البلد في الوقت الذي كان من المفروض استغلال هذه الأموال في إقامة مشاريع اقتصادية تنموية تخدم المواطنين من خلال توفير فرص العمل .

6- يؤدي الفساد بالإضافة إلى هجرة أصحاب الأموال هجرة أصحاب الكفاءات والعقول الاقتصادية خارج البلاد بسبب المحسوبية والوساطة في شغل المناصب العامة . مما يؤدي إلى ضعف إحساس المواطن بالمواطنة والانتماء إلى البلد .

التوصيات

1- على العراق أن يبذل المزيد من الجهود في سبيل تفعيل كل من دور البرلمان والجهاز القضائي والإعلام ومختلف مؤسسات المجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد بكافة أشكاله

وصوره، وتطبيق القوانين وتطوير الجهاز الإداري من أجل القضاء على البيروقراطية والرشوة والمحسوبية وغيرها من مظاهر الفساد التي تنتشر بكثرة في الإدارة العراقية.

2- أن استراتيجيات التنمية لمعالجة الفساد الإداري في العراق لا يمكن أن تكون ذات فعالية إلا بإيمان السلطات الحكومية والسياسية بضرورة التغيير، لأن الإدارة العراقية بدأت تأخذ منحى آخر يتطلب دراسة الظاهرة من ناحية المنطقية المبنية أولاً على اسهامات الاكاديميين والباحثين في مجال الإدارة وكذا استخلاص أفضل أساليب والتقنيات لإيصال الإدارة العراقية إلى مرتبة الإبداع والابتكار، لأن عالم اليوم يعيش السرعة في الفكر الإداري علماً ومهنة، فهناك تطوراً وتحديثاً في المبادئ والنظريات وتقدماً سريعاً في الأساليب والأدوات الإدارية التي تتمخض عنها الأفكار جديدة تساهم بدرجة كبيرة في التغيير بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

3- ومن خلال كل هذا نحاول أن نضع تصور مستقبلي لظاهرة الفساد في الإدارة العراقية خلال السنوات القادمة، بناء على سمات الوضع القائم التي تبرز حالة الفساد في الإدارة والمجهودات الموضوعة لمكافحته.

الأولى بأن وضعية الفساد في الإدارة العراقية ستعرف زيادة في الوتيرة وهذا نظراً لبعض المؤشرات القائمة منها تدني الوضع الاجتماعي والمادي للموظفين خاصة في قطاع التوظيف العمومي، وانتشار حالات الاختلاس والسرقة والرشوة في القطاعات الحساسة مثل البنوك ومصارف العمومية. هذا فضلاً عن بعض الإحصائيات كاحتلال العراق مراتب متدنية في ترتيب مدركات الفساد للدول، وعدم بذلها للجهد اللازم في محاربة الفساد في الإدارة على مستوى السنوات الماضية حسب تقارير البنك الدولي.

أما ثانياً فهو بقاء حالة الفساد في الإدارة العراقية في وضعية مستقرة، ونجد أن العراق قد تراجعت مكانته في ترتيب سلم الفساد من (177/115-180/133-178) من مجموع الدول للمدة من 2003 التي تم فيها أدراج العراق لأول مرة في سلم الفساد العالمي إلى 2015، وهذا يدل على مدى تعاطف هذه الآفة في العراق بصورة كبيرة.

أما ثالثاً فهو القضاء التدريجي على الفساد الإداري في العراق وهذا حسب المعطيات الجديدة التي بدأت تظهر خاصة في السنوات الأخيرة ولاسيما وضع تشريع خاص لمكافحة الفساد والوقاية منه

4- تفعيل دوائر المفتشين العاملين واللجان الفرعية للمراقبة والنزاهة حسب الاختصاصات ضمن الوزارات المعنية في الدراسة .

5- خلق رأي عام دينيا واخلاقيا ودينيا لأثارة السلبية على التنمية المستدامة اي تثقيف المجتمع وتحويل الولاء بصورة تدريجية من العائلة والعشيرة الى الامة والدولة ومكافحة البطالة والتضخم عن طريق توفير فرص العمل وتشجيع الاستثمار المحلي ومنع الاستيراد لتنشيط الصناعة الوطنية

المصادر

1- هاشم الشمري، واثير الفتلاوي، الفساد الاداري والمالي وأثارة الاقتصادية والاجتماعية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، 2011.

2- سمير عبود عباس، صباح نوري عباس، الفساد الإداري والمالي في العراق ، مظاهره، أسبابه ، و وسائل علاجه، هيئة التعليم التقني، معهد الادارة / الرصافة، 2008.

- 3- الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية / لا فساد - كتاب الفساد- ط1 - 2005 - مطابع تكنوبرس - لبنان .
- 4- رشيد، انصاف محمود؛ وآخرون ، فاعلية نظام الرقابة المالية وأثره على الفساد المالي في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (4)، العدد (8).
- 5- عبد الوهاب الأمين ،مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى ،دار مكتبة حامد للنشر والتوزيع ، عمان -الأردن ،2002.
- 6- إبراهيم بدران ، قضايا التنمية في الوطن العربي، دار الفكر للنشر والتوزيع ،عمان -1989.
- 7- عثمان محمد غنيم ،ماجدة أبو زنت ، التنمية المستدامة فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، 2007 الاردن.
- 8- محمد عبد القادر عطية ،اتجاهات حديثة في التنمية ،لبنان :دار الجامعية للنشر 2004 .
- 9- المنظمة العربية للتنمية الادارية ،التنمية المستدامة و الادارة المجتمعية ،القاهرة :جمهورية مصر العربية.
- 10- سيرت لاتوس ، تحديات التنمية من وهم التحرر الاقتصادي الى بناء مجتمع بديل ،ترجمة البير خوري ط1بيروت :الشركة العالمية للكتاب 2007.
- 11- عباس صلاح ، التنمية المستدامة في الوطن العربي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية 2010.
- 12- عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور اسلامي ،دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية :2011.
- 13- عبد السلام أديب ،أنباء التنمية المستدامة ،مداخلة في الاجتماع السنوي لنقابة المهندسين الزراعيين التابعة للإتحاد المغربي للشغل المنعقد بالدار البيضاء ، المغرب ،2002ص09/07 في الموقع <http://www-arbnet.com/article>.
- 14- داعر ألبر ، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة ، ط 1 بيروت ، الدار العربية للعلوم ، ناشرون ، 2007 .
- 15- المرصد العراقي، العراق في المركز الثالث بين الدول الأكثر فساداً بعد الصومال وميانمار، 2008، الموقع الالكتروني . aliarts-web@yahoo.com
- 16- تقرير هيئة النزاهة 2011، الفساد وتحديات النزاهة في القطاع العام في العراق.
- 17- نصير العلي، في العراق حادثة رشوة كل دقيقة تبدأ من أعلى الهرم، معهد التقدم للدراسات الإنمائية، 2009. متاح على الموقع www.progressiraq.com.
- 18- محمد عبد صالح حسن ، حديث الفساد الاداري في العراق ، مركز المستقبل للدراسات والبحوث ، بحث منشور على موقع الانترنت ، 2005 www.Mesr.com
- 19- للمزيد انظر إلى:
- التقارير الصادرة عن مجلس الأمن الدولي للمراقبة والأشراف على صندوق التنمية العراقي من خلال الموقع . www.iamb.info.org
- تقارير منظمة الشفافية الدولية، التقرير العالمي للفساد، على الموقع الالكتروني www.transparency.org.

- 20- حسن عبد اللطيف الاسرج تقرير الاستثمار العلمي 2004 التحول نحو الخدمات، المستقبل العربي العدد(313).
- 21- ياسر خالد بركات الوائلي ، الفساد الاداري مفهومه ومظاهره واسبابه مع اشارة الى تجربة العراق في الفساد ، بحث منشور على موقع الانترنت ، www.Iraq.get.
- 22- سالم محمد عبود ، ظاهرة الفساد الاداري والمالي ، دراسة في اشكالية الاصلاح الاداري والتنمية ، دار الدكتور للعلوم ، بغداد ، 2008 .
- 23- عبد المنعم احمد شكري السعيد، "التنمية المستدامة مابين المفهوم والتطبيق"، دراسة تحليلية مقارنة للفترة (1995-90-80) ، اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، مصر ، 1999.
- 24- هشام سالم الربيعي، "اثر العامل السكاني في التنمية المستدامة مع اشارة خاصة الى بلدان الأسكوا"، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد 'رسالة ماجستير غير منشورة ، 2004 .
- 25- حميد عبد الله الحرتسي، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف: 2005.
- 26- برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات ، علم المعرفة ، العدد 75 ، الكويت ، 7881 .